المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 27-10-2006 العـــدد : 14004
الصفحـات : 9 المسلسل : 65

هيئة البيعة ونظامها نقلة قانونية ودستورية مهمة

د. حمد بن عبدالله اللحيدان

إن توالي قرارات التحديث والإصلاح وشموليتها للعناصر الاستراتيجية للدولة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية دليل على صدق التوجّه وحسن النية وحب الخير لهذه البلاد وأهلها

المصـــــدر : الرياض

التـــاريخ : 27-10-2006 العـــدد : 14004

الصفحـات : 9 المسلسل : 65

■ لا شك أن لكل من الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي مستجدات ومقومات يستند إليها ذلك أن ديناميكية الحياة وحركتها يخضع كل منها وغيرها لمتطلبات التجديد والتطوير وذلك لمواكبة حركة تسارع الخطى التي تعصف بالكيان الدولي وتجعله في سباق محموم مع الزمن لنيل قصب السبق في هذا المضمار وذاك.

إن الحيوية والتجديد والإبداع وإعادة الهيكلة والمراجعة ونقد الذات والإصلاح وسن التشريعات وإنشاء الأجهزة والمؤسسات والهيئات ومحاربة الفقر واجتثاث الفساد وتحسين مستوى المعيشة والاهتمام بالأولويات والاستعانة بالأكفاء كل ذلك يعبّر بكل وضوح عن توجهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران حفظهما الله.

إن توالي قرارات التحديث والإصلاح وشموليتها للعناصر الاستراتيجية للدولة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية دليل على صدق التوجّه وحسن النية وحب الخير لهذه البلاد وأهلها، لذلك فإن إنشاء هيئة البيعة ونظامها يعتبر من أهم القرارات الصائبة التي تم اتخاذها في الفترة الأخيرة، ذلك أنها من مسارات التطور القانوني والدستوري التي تضمن الاتفاق وتلغي مسببات الفرقة وتضع الأمور في نصاب قانوني موثق غير قابل للتأويل لذلك فإن تلك الخطوة الشجاعة والشفافة تعتبر خطوة ولبنة هامة في مسيرة الدولة العصرية الحديثة تقطع الطريق على كل من يضمر شراً لهذه البلاد المباركة ويود الاصطياد في الماء العكر.

نعم إن إنشاء هيئة البيعة وصدور نظامها يعتبر خطوة متقدمة من خطوات التطور الخلاّق حيث سدت ثغرة قانونية كانت البلاد في أمس الحاجة لسدها، وذلك لجعل بناء الدولة أكثر تماسكاً عند انتقال تداول السلطة بحكمة ورؤية وثبات بعيداً عن التأويل والشائعات، كما أنها تأتي مكملة لمسيرة التحديث والإصلاح والضبط والربط، فبعد النظام الأساسي للحكم، ومجلس الشورى، ونظام المناطق، والمجالس البلدية، جاءت هيئة البيعة الوليدة لتكمل منظومة الأنظمة الدستورية ومجالسها ومؤسساتها والتي وضعت القواعد والنظم التي تسير أمور الدولة وفق قواعد وثوابت مكتوبة ومتاحة للجميع بدلاً من تلك المتعارف عليها والتي مورست بكل شفافية ونجاح منذ أن وضع معالمها الملك المؤسس رحمه الله.

وفي الحقيقة فإن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أدرك بحسه وثاقب بصيرته وواقعيته واستقرائه للتاريخ وتجارب الآخرين أن المستقبل القريب والبعيد يحتاج إلى أسلوب جديد في العمل الوطني يؤطر لثوابت غير قابلة للخلاف مما يعزز ويحمي الدولة من أي فراغ قانوني يُحدث لأي سبب من الأسباب. وهذا بكل وضوح يتماشى مع المصلحة العليا للدولة بل الأمة ككل ويقطع الطريق على كل من تسول له نفسه من المتربصين استغلال أي ثغرة قانونية أينما وجدت خصوصاً من أولئك الأعداء الذين ما فتئوا يحاربوننا بكل الوسائل المتاحة لهم سواء كانت إعلامية أو عن طريق دعم الإرهاب وأهله أو ترويج الشائعات المغرضة إلا أن كل ذلك تفتت وسوف يفتتت على صخرة الوحدة الوطنية وفطنة وحنكة الرواد من قادة هذا البلد المبارك.

إن مؤسسات الدولة الحديثة يتم إنشاؤها طبقاً لمتطلبات كل مرحلة من المراحل منذ أن أوجد كيان هذا الوطن العظيم الملك الموحد لله الموحد للوطن طيب الله ثراه. وهذا يعني أن الدولة ماضية بكل عزم وإصرار في اتجاه استكمال مستلزمات وأدوات إدارة الدولة الحديثة المتطورة ذات الثوابت المدونة وهذا بالطبع يضع الدول بأنظمتها المختلفة ضمن سياق ونسق الدول المتقدمة التي تحكمها الأنظمة المدونة وليست الاجتهادات التي تختلف باختلاف الزمان والمكان وصاحب القرار.

نعم إن الامكانيات المادية والبشرية تصبح قليلة الأهمية مبعثرة الجهود إذا لم تحميها مؤسسات وأنظمة موثقة واضحة المعالم ترسم مستقبلها وتحدد مسيرة تقدمها كما يمكن الاحتكام إلى نصوص موادها وقت الحاجة.

نعم إن لكل زمان دولة ورجالاً وهذا ما عكسه تطور المملكة خلال الستة والسبعين عاماً التي مضت منذ توحيد المملكة عام ١٣٥١هـ، والتي حكم خلالها كل من الملك عبدالعزيز وأبنائه الملوك من بعده سعود، وفيصل، وخالد، وفهد رحمهم الله، ثم حمل اللواء من بعدهم قائد المسيرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي شارك كل أولئك القادة الأفذاذ المشورة والإدارة والحكم، لذلك فإن الملك عبدالله يملك تجربة حياة زاخرة بالخبرة والتطور الذي فرضته متطلبات التطور والحراك العالمي.

إن تطور الأنظمة وإنشاء الهيئات المتخصصة يتواكب مع التطور الكلي للدولة فمن دولة أنشأها الملك عبدالعزيز من شتات لا تملك أي مقومات علمية أو اقتصادية، إلى دولة تعتبر من ضمن الدول الأكثر نمواً والأقوى اقتصاداً، والتي كان عدد سكانها لا يتجاوز الثلاثة ملايين نسمة إلى دولة يزيد عدد سكانها على خمسة وعشرين مليوناً، ومن دولة يكاد لا يوجد فيها من يجيد القراءة والكتابة إلى دولة لديها أكثر من سبع عشرة جامعة حكومية وعدد أكبر من الكليات الجامعية المتخصصة بالإضافة إلى كليات وجامعات التعليم الأهلي، ليس هذا فحسب، بل إن عدد الطلبة المنتظمين على مقاعد الدراسة يربو على خمسة ملايين طالب وطالبة، كل ذلك يشير إلى أن دولتنا تسير في الطريق الصحيح ومع ذلك لم نكن في يوم من الأيام مغرورين بما تم اتخاذه، فنحن دائماً متحفزون لما هو أفضل لذلك تصر حكومتنا الرشيدة على مسيرة الإصلاح والتطوير والتجديد، وهذا ما أعلنه الملك عبدالله بكل تصريح خاص وعام أو أصدره من قرارات وأوامر فالكل يصب في المصلحة العامة للدولة والأمة ككل وذلك إيماناً منه حفظه الله بأن الدولة الحيوية تحتاج إلى متطلبات تلبي كل مرحلة من مراحل نموها وتطويرها، لذلك فإن إنشاء هيئة البيعة وصدور نظامها أتى في سياق تطور الدولة وتدوين ثوابتها ضمن أطر قانونية لا يختلف عليها اثنان.

نعم إن نظام هيئة البيعة قد وضع الأمور في نصابها ووضع لكل احتمال حلاً من خلال ميثاق مكتوب يلزم الجميع الرجوع إليه والعمل به، ولعل من أهم ملامح هذا النظام وفوائده ما يلي:

❖ إن أحكام ونصوص نظام هيئة البيعة تمت كتابتها وصياغتها بصورة واضحة وجلية وغير قابلة للبس يتم

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 27-10-2006 العـــدد : 14004
الصفحـات : 9 المسلسل : 65

بموجبها اختيار الملك أو ولي العهد وذلك من خلال نصوص تحكم كل الاحتمالات المتوقعة والاستثنائية والطارئة.

❖ حددت أحكام نظام الهيئة مهام الهيئة بصورة واضحة وحددت المدة الزمنية اللازمة لاختيار الملك أو ولي العهد وغيرها من الأمور التي يجب حسمها على وجه السرعة وخلال مدة زمنية محددة بكل وضوح.

❖ حدد نظام الهيئة آلية التعامل مع العجز والمرض وغيرها من الأمور ذات العلاقة بالحكم بما لا يدع مجالاً للخلاف والاختلاف.

❖ نظام الهيئة نص قانوني يكمل النظام الأساس للحكم ويبين آلية تطبيقه وهذا يضمن الانتقال السلس للسلطة في المستقبل وذلك بين أبناء الملك المؤسس وأبناء الأبناء، وهذه قاعدة دستورية تحافظ على الاستمرار والاستقرار.

❖ نص نظام هيئة البيعة وكذلك النظام الأساسي للحكم الذي تستند إليه بالتزام الهيئة بالكتاب والسنة، وهذا يعزز مفهوم البيعة الشرعية.

❖ إن صدور نظام الهيئة وإكماله الصيغة الدستورية لنظام الحكم سوف ينعكس إيجاباً على أمور كثيرة، لعل من أبرزها زيادة التناغس الخلاق داخل الأسرة الحاكمة من جهة، وبث روح الطمأنينة والأمان بين أفراد الشعب، كما أن تحقيق هذين الهدفين سوف يؤدي إلى ترسيخ الاستقرار والأمان مما يشجع مزيداً من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية على القدوم إلى المملكة بصورة أكبر من قبل، ولا شك أن زيادة الاستثمارات الأجنبية في أي بلد دليل على ثقة المستثمر الأجنبي باستقرار وأمان الدولة التي ينوي الاستثمار فيها.

❖ إن صدور نظام هيئة البيعة يرسخ مفهوم أن حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - تتمتع بشفافية عالية وعلى استعداد للتطرق إلى كل الأمور الحساسة ذات المساس بالمصلحة العليا للدولة وايضاحها على شكل قوانين ونظم مكتوبة يقرأها ويلتزم بها الجميع.

❖ إن صدور نظام الهيئة وجّه لطمة قاسية لصناع الشائعات ومروجيها وسوف يقضي على الهرج والمرج الذي تروج له الفضائيات المأجورة حيث وضع ذلك النظام الأمور في نصابها وأصبحت الرؤية واضحة والآليات أضحت مكتوبة والمسؤوليات محددة والاحتمالات مدونة وهذا ما أصاب أصحاب العقول المريضة بمقتل.

وفي الحقيقة فإن من يتابع مسيرة الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله منذ توليه الملك يرى أن الرجل يسعى بخطى حثيثة وصادقة نحو مزيد من العطاء لذلك نستطيع أن نقول إن هذه الخطوة لن تكون الأخيرة بل هي لبنة من لبنات الإصلاح والتجديد المتوالية والتي سوف تتلوها مستجدات وإصلاحات تطال مواقع وفعاليات تحتاج إلى قرارات شجاعة وشفافة تضع مصلحة الوطن أولاً فهو «الملك المجدد». سدد الله خطى حكومتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وشد عضده بولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبدالعزيز حفظهما الله وأزرهما بتكاتف والتفاف الشعب حولهما. والله المستعان.

hluhaidan@alriyadh.com